الكويت 28 يونيو 2017

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين

دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها. نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً تثبيت تصنيف بنك الخليج مع تعديل النظرة المستقبلية من "مستقرة" إلى "إيجابية" من قبل وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني معبأ حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

منى منصور
الرئيس التنفيذي بالوكالة

بنك الخليج GULF BANK

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	22 يونيو 2017
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	- تثبيت التصنيف الائتماني للمصدر على المدى الطويل والقصير في المرتبة A-/ A-2 وتعديل النظرة المستقبلية من "مستقرة" إلى "إيجابية" - التصنيف الائتماني القائم بذاته: bbb- - تقييم المستوى الإبتدائي (Anchor): bbb - مركز الأعمال: كافي - رأس المال والأرباح: كافية - وضع المخاطر: معتدل (1-) - التمويل والسيولة: كافي - الدعم: 3+ - الدعم السيادي: 3+
مدلولات التصنيف	**عوامل دعم التصنيف:** • تحسن رأس المال وانخفاض مخاطر منح القروض • قدرة البنك على المحافظة على نسبة رأس المال المعدلة بالمخاطر أعلى من 10%. • تحسن النزعة للمخاطر • إنخفاض تركزات العميل الواحد • تحسن مزيج مصادر الدخل **عوامل تقييد التصنيف:** استمرار انخفاض أسعار النفط
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	استمرار وزيادة الثقة بالبنك ومتانة مركزه المالي.
النظرة المستقبلية	إيجابية
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	وفقاً لوكالة "ستاندرد آند بورز" تمكن البنك من تحسين رأس المال وتخفيض مخاطر الإنكشاف في محفظة القروض على مدى السنوات الثلاث الماضية. وعليه، ترى الوكالة أن البنك أصبح بإمكانه المحافظة على نسبة رأس المال المعدلة بالمخاطر تزيد عن 10% مع افتراض إمكانية تغطية تكلفة المخاطر وحدوث تحسن بسيط في هوامش الربح وكذلك تحقيق زيادة أعلى من 5% في محفظة الإقراض خلال العامين القادمين. بالإضافة إلى

ذلك، واصل بنك الخليج سعيه في تبني المبادرات التي من شأنها تحسين نزعته للمخاطر. وقد إزداد تنويع محفظة القروض إلى جانب القروض الممنوحة للأفراد مما أدى ذلك إلى تخفيض مخاطر الإنكشاف على العميل الواحد. وأصبح الآن تركز البنك في قطاعات معينة متساوياً مع البنوك الأخرى. وقد حقق البنك تقدماً ملحوظاً في حل مشكلة القروض الكبيرة المتوارثة حسبما هو مبين من عمليات استرداد القروض المتعثرة التي تمت في العام 2016. مع العلم أنه لم يتم بعد اختبار إدارة المخاطر والاستراتيجية في ضوء انخفاض أسعار النفط الحالية. وتعتقد الوكالة بأن سجلاً أطول للبنك في الخسائر الائتمانية وجودة الأصول ومقارنته مع أفضل البنوك في المنطقة سوف يمكنها من التأكد أن كان البنك قد تمكن من تحقيق تحسناً مستداماً في نزعته للمخاطر أم لا.

وقد قامت الوكالة بمنح بنك الخليج هذا التصنيف بفضل قوة مركز أعمال البنك واستقراره باعتباره رابع أكبر بنك تجاري في الكويت. كما إن حصة البنك في السوق من القروض والودائع تقارب 10% مما يعكس التحسن في مزيج مصادر الدخل. وبرأي الوكالة، تمكن البنك من الوفاء بالتزامه بإعادة هيكلة نموذج أعماله منذ الأزمة العالمية في 2009.

وفي العام 2016، بلغت القروض الممنوحة للأفراد 35% من محفظة قروض البنك مقارنةً بنسبة 25% في العام 2011. كما إزدادت حصة البنك في إيراداته من الرسوم التي يستوفيها (18.6% في العام 2016 مقارنةً بنسبة 15.9% في العام 2012) وذلك بفضل حجم الأعمال المساندة الأخرى للبنك مثل الكفالات الأولية وكفالات الإنجاز الممنوحة لأنشطة البنى التحتية. وتتوقع الوكالة زيادة أرباح البنك الأساسية بحوالي 1% من الأصول المعدلة في نهاية العام 2018 بالرغم من بقاء هذه النسبة أقل من النسب التي تحققها البنوك الأخرى. وبرأي الوكالة، لا تزال أوضاع والسيولة لدى البنك قوية وقادرة على مواجهة أسعار النفط المنخفضة، وهذا ما يدعم تصنيف الوكالة.

وتغطي الأصول السائلة للبنك بمفهومها الشامل احتياجات تمويل للخدمات المصرفية التجارية على المدى القصير (بحوالي 1.44 مرة بالمعدل خلال السنوات الخمس الماضية). وهي تتألف أساساً من النقد وتوظيفات البنوك، ومحفظة أوراق مالية عالية الجودة لحكومة الكويت. كما نلاحظ أن تأثير الأوراق المالية السيادية على السيولة المحلية أقل من غيره في المنطقة، لكن لا تزال توليفة ودائع القطاع الخاص والحكومي التي يحصل عليها البنك كافية.

ويعكس هذا التقييم وجهة نظر الوكالة كون بنك الخليج من البنوك ذات الأهمية النظامية في الكويت، والدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة لهذه البنوك في القطاع المصرفي. ونتيجةً لذلك، فإن تصنيف الوكالة طويل الأجل لبنك الخليج قد ارتفع ثلاث درجات ويعكس رأي الوكالة وجود احتمال كبير بتقديم دعم حكومي استثنائي للبنك في حال لزم الأمر.